التحرش الجنسي بالمرأة في المجتمع السعودي

دراسة تطبيقية لرؤية العاملات بالقطاع الصحي بمدينة الرياض

Sexual Harassment towards Women in Saudi Society: A Practical Study on Female Employees in the City of Riyadh Health Sector

الدكتور / حمود بن نوار مبطي النمر

أستاذ علم الاجتماع المساعد
بكلية التربية بالدوادمي ، جامعة شقراء

1436هـ/ 2015م

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأبعاد والأنماط المرتبطة بالتحرش الجنسي بالمرأة في المملكة العربية السعودية وتحديد انماط التحرش الجنسي والأسباب المرتبطة به ولقد ركنت الدراسة إلى عدد من النظريات الاجتماعية والمدراس النفسية في تفسير فعل التحرش الجنسي كسلوك منحرف ؛ واتبع الباحث المنهج الوصفي بأسلوب المسمح الاجتماعي لاستقصاء المشكلة وواقعها في المجتمع السعودي ؛ ومن نتائج الدراسة أن النساء العاملات بالقطاع الصحي يتعرضن لتحرش الجنسي اللفظي بكثرة وأنه كلما انخفض المستوى التعلمي للمرأة العاملة بالقطاع الصحي كلما زادت إمكانية تعرضها لتحرش الجنسي اللفظي والجسدي ؛ وأن النساء العاملات بالقطاع الصحي الخاص هن أكثر عرضة لتحرش الجنسي أكثر من اللواتي يعملن بالقطاع الحكومي ؛ كشفت الدراسة أيضا عن قناعة النساء العاملات بالقطاع الصحي بضعف الأنظمة العقابية التي تجرم سلوك التحرش الجنسي بالمرأة وعدم تطبيقها بالشكل الذي يكفل لهن الحماية ؛ وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات بضرورة زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية عمل المرأة وضرورة سن القوانين والأنظمة التي تكفل لها بيئة عمل مناسبة ؛ كما توصي الدراسة بأهمية عمل الجهات المعنية على تكثيف الرقابة على القطاع الصحي الخاص بما يحقق بيئة عمل مناسبة للجميع .

Abstract

The aim of the present study is to identify the scope as well as the types and patterns of sexual harassment exercised on women in Saudi Arabia and to explore the reasons associated to this phenomenon. In doing so, the study relies heavily on several social theories and draws from the works of psychological schools of thought when it comes to interpreting sexual harassment as a deviant behavior. The methodology adopted in conducting this research is a descriptive methodology based on a General Social Survey (GSS) that investigates the realities of this behavior within Saudi Society.

What the results of the study demonstrate is that female employees in the health sector are subject to verbal harassment in a significant manner. The study also reveals a correlation between these women's low level of education and their high exposure to harassment both verbal and corporal, with women working in the private health sector experiencing the brunt of this behavior compared to their counterparts in the public sector. The study also brings to the fore the conviction of these women that the punitive and disciplinary measures in place are not applied to a standard able to criminalize sexual harassers or to ensure a decent level of protection.

In the light of this investigation, the study has put forward a number of recommendations emphasizing public awareness with respect to the importance of women's employment and advocating the enactment of laws and regulations conducive to a suitable work environment. Along the same lines, the study recommends a more aggressive control on the part of the authorities concerned with the private health sector to achieve an appropriate work environment for all.

مقدمة

يُعدّ التحرش من السلوكيات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الماضية، وأخذت في التزايد شيئاً فشيئاً. فبعد أن كان التحرش يحدث في الماضي بشكل فردي؛ بحكم قوة الأعراف والتقاليد التي تمنع مثل هذا السلوك في إطار الجماعة والعشيرة والقبيلة؛ حيث يمثل هذا انتهاكاً صارخاً للعفة والطهارة التي توفرها الحياة التقليدية للمرأة، أصبح التحرش ظاهرة اجتماعية بعد أن ساد النمط الحضري في المجتمع السعودي؛ حيث يعيش نحو 90٪ من السكان في تجمعات حضرية. وتتزايد هذه الظاهرة انتشاراً على وجه الخصوص مع التوسع في عمل المرأة خارج المنزل

خصوصاً في القطاعات المختلطة كالقطاع الصحي، حيث تعمل المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، وتتفاعل مع العاملين والمستفيدين من الخدمات الصحية رجالاً ونساء؛ وهو ما سمح بظهور التحرش بدرجات أعلى مما كان عليه الوضع في السابق ؛ وإذا نظرنا إلى وضع المرأة بشكل عام، فإنها تُعدّ الحلقة الأضعف في عرف المجتمعات المدنية بالنسبة للرجل، لذا فهناك آلاف المنظمات المدنية والحقوقية التي تجاهد وتناضل من أجل حماية المرأة بوجه عام ضد الرجل؛ وعلى الرغم من أن ظاهرة مضايقة المرأة والتحرش بها ظاهرة قديمة ارتبطت بتطور الدول مادياً وتقنياً، وتحقيقها للترف والمجد المبالغ فيه، إلا أن هذه الظاهرة الخطيرة لم تقتصر فقط على الشعوب الغربية التي طغت عليها الفلسفة المادية وإفرازاتها على العلاقة بين الجنسين، بل وجدناها تتفشى في المجتمعات العربية الإسلامية بسبب الانحراف عن شريعة الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

وفي إطار هذه الدراسة يتم التطرق إلى مشكلة التحرش الجنسي في المملكة العربية السعودية من حيث أسبابها وأنماطها وكيفية القضاء عليها، حيث تعد هذه المشكلة من المشكلات التي التي أخذت تبرز بشكل مقلق في المجتمع السعودي؛ بل وأصبحت مرضاً يتمدد في أنحاء المجتمع وتتعدد أشكاله. لا أحد ينكر حاجة المرأة للعمل في خضم ظروف الحياة الضاغطة إلا أن استمرارية التقاليد التي تعامل بها المرأة في موقع العمل على أنها مجرد كائن جنسي (Sexual Object) وغياب ردة الفعل القوية والإدانة الحازمة لهذه التصرفات غير الأخلاقية، يدق ناقوس الخطر، خصوصاً في المجتمعات المتقدمة. وعلى الرغم من تطور القوانين التي تحمي المرأة حول العالم، واتجاه كافة الدول إلى تحريم التمييز، لاسيما بين الجنسين، كما أنها تمنع أن يتحول مكان العمل إلى موضع يُنظر به للمرأة على أنها مجرد "كائن جنسي"، بل إن القوانين المتقدمة تحرم أن تعامل المرأة في العمل بهذا الشكل، وتذهب إلى أبعد من ذلك بأن خلق جو من التوتر الجنسي ضد المرأة في مكان العمل يعد جريمة يعاقب عليها القانون (عبدالباقي، 2008م: 9) ففي بعض الدول المتقدمة تفرض القوانين على الشركات أن تقوم بتدريب الموظفين على تجنب هذه الأنواع من التصرفات، وتقع الشركات التي يمارس مسؤوليها مثل هذه الأفعال تحت طائلة العقوبة القانونية.

مشكلة الدراسة

من المؤكد أن تناول موضوع التحرش الجنسي ضد المرأة له حساسيته، ليس فقط في المجتمعات الغربية، ولكنه أيضاً ظاهرة أشد حساسية لدى المجتمعات الشرقية المحافظة وهي ظاهرة أخذت تغزو المجتمعات الأخيرة المحافظة تحت ذرائع مختلفة مثل التحرر والرقي والمساواة والحضارة على الرغم من الوازع الديني الذي يضع ضوابط للحد من إهدار كرامة المرأة وتعرضها للأذى سواءً الجسدي أو النفسي بوجه عام (عاشور، 2009م: 3).

مما سبق يتضح أن التحرش الجنسي بات من أهم الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي ظهرت في مجتمعاتنا الحديثة مع التطور العلمي والثقافي والتكنولوجي والإعلامي، وتفسخ الأخلاق والقيم الدينية النبيلة، وانفتاح الأنا على الغير انفتاحاً قائماً على الغواية والافتتان والتحرش والإفساد خاصة مع تطور الأنظمة الرأسمالية والليبرالية المعاصرة التي استهدفت وماتزال

تستهدف تحويل العالم بمساحته الممتدة إلى قرية صغيرة منصهرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإعلامياً مع نشر ثقافتها التغريبية وقيمها المادية الإباحية التي تسعى إلى تحطيم أخلاق شباب العالم ولاسيما الشباب العربي المسلم.

وبما أن التحرش الجنسي ضد المرأة بوجه عام ظاهرة تعاني منها كافة المجتمعات، وتلاحق المرأة في البيت والعمل والمدرسة وربما حتى في الطريق العام؛ وبما أنها ظاهرة نادراً ما يتم الإبلاغ عنها، أو اللجوء إلى القضاء بشأنها بسبب حساسيتها وفقر الأدلة الدامغة تجاهها، أو الخوف من انفضاح أمر المرأة. لذا، تحاول الدراسة الحالية التعرف على واقع التحرش الجنسي في بيئة العمل بالمملكة العربية السعودية، وتحديد أسبابها وأنماطها وكيفية الوقاية منها. وعليه فإن التساؤل الرئيس للدراسة الحالية يتمثل في الآتي:

ما واقع ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة في بيئة العمل بالقطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية من حيث أسبابها وأنماطها وسبل الوقاية منها؟

أسئلة الدراسة

يسعى البحث الحالي إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما واقع ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة في بيئة العمل بالقطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية من حيث أسبابها وأنماطها وسبل الوقاية منها؟

فيما تنبثق عنه التساؤلات الفرعية الآتية والتي تسعى الدراسة للإجابة عنها:

1- ما أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ؟

2- هل توجد فروق في أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة بالقطاع الصحي بمدينة الرياض بالنسبة لمحاور (العمر، الجنسية، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي)؟

3- ما أسباب التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي بمدينة الرياض؟

4- ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (التقليد، الحرمان العاطفي، سوء التنشئة، مخالطة الزملاء، معوقات الزواج)؟

5- ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (إبداء الزينة وإثارة الفتنة)؟

6- ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي للمرأة العاملة المتمثل في ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تحديد أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

2- تحديد الفروق في أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة بالقطاع الصحي بمدينة الرياض بالنسبة لمحاور (العمر، الجنسية، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي).

3- تحديد أسباب التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي بمدينة الرياض.

4- التعرف على العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (التقليد، الحرمان العاطفي، سوء التنشئة، مخالطة الزملاء، معوقات الزواج).

5- التعرف على العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (إبداء الزينة وإثارة الفتنة).

6- التعرف على العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي للمرأة العاملة المتمثل في ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من تناول ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة في المجتمع السعودي وهي وإن كانت مرتبطة بالنسق الاجتماعي بشكل كبير إلا أن لها أبعادها الاقتصادية والثقافية والدينية؛ وتلامس الدراسة من الناحية العلمية

مصطلح التحرش الجنسي بالمرأة ومدى انتشاره في مجتمع الدراسة. ومن المأمول من هذه الدراسة أن تخرج بتوصيات تطبيقية لمتخذي القرار في رسم سياسات وأنظمة وأحكام تتعلق بعمل المرأة في القطاع الصحي والمؤسسات التي تتطلب طبيعتها الاختلاط بين الرجل والمرأة، وذلك من أجل المحافظة على النسق الاجتماعي بشكل منضبط بما يكفل مستوى عالٍ من البيئة الوظيفية للمرأة بشكل سليم ويكفل كشف واقع عمل المرأة في القطاع الصحي أمام صانعي استراتيجيات التنمية والتخطيط وتحديد مكامن الضعف والجوانب السلبية فيه.

حدود الدراسة تتناول الدراسة واقع ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة في بيئة العمل بالمملكة العربية السعودية من حيث أسبابها وأنماطها وسبل الوقاية منها معتبرة كافة الكيانات القائمة بالقطاع الصحي الحكومي والخاص في مدينة الرياض حدود مكانية لدراسة العام 1436هـ الموافق 2015م الحدود الزمانية لاجراء الدراسة .

مصطلحات الدراسة

- **التحرش الجنسي:**

كشفت العديد من الدراسات الاجتماعية أن التحرش هو "ما يقوم به فرد ما عنده نزعة جنسية، شهوة، يريد بأساليب مختلفة سماعية، بصرية، رمزية وحتى في بعض الأحيان جسدية مباشرة مثل الملامسات والتقارب الجسدي بهدف الإثارة الجنسية، أو إشباع لذة جنسية (كامل، 2001م: 21).

ويعرفه الباحث التحرش الجنسي إجرائياً بأنه: استغواء المرأة ومحاولة إثارة عواطفها ومشاعرها وغرائزها الجنسية والعاطفية، ودفعها لممارسة فعل مذموم ومكروه ومحرم، وقد يكون هذا الفعل سلوكاً جنسياً أو زنى أو جماعاً منبوذاً أو إفساداً، يمس المرأة عبر آليات تواصلية لفظية وغير لفظية للإيقاع بها حيلة وخداعاً واستهواءً وانتشاءً ولذة.

- **القطاع الصحي:**

هو قطاع في النظام الاقتصادي يعمل على توفير السلع والخدمات لمعالجة المرضى من خلال تقديم الرعاية العلاجية أو الوقائية أو التأهيلية أو التلطيفية أو حتى في بعض الأحيان الرعاية غير الضرورية. وينقسم قطاع الرعاية الصحية الحديثة إلى العديد من القطاعات الفرعية، كما يعتمد على فرق متعددة التخصصات من الأخصائيين المدربين والمهنيين المساعدين لتلبية الاحتياجات الصحية للأفراد والمجتمعات السكانية (Princeton University, 2007) ويعرفه الباحث إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: جميع المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية التابعة للقطاعين الخاص أو الحكومي بكافة أشكالها في مدينة الرياض.

الإطار النظري .

نسعى في هذا الجزء من الدراسة إلى الاستعانة بالنظريات الاجتماعية وتوظيفها في تفسير مشكلة الدراسة كونها قادرة على تقديم نموذج جيد يمكن الانطلاق منه في التفسير الإجرامي المتمثل في فعل التحرش.

نظرية التفاعلية الرمزية:

تنطلق الدراسة في تحقيق أهدافها من مسلمات نظرية التفاعلية الرمزية، التي ترى أن التفاعل ليس بالضرورة أن تحدد فيه الوسائل والأهداف بشكل عقلاني، وإنما تتدخل فيه المصلحة، ويخضع للخصائص الشخصية والظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية للقائمين بالتفاعل؛ وبحسب الأطر العلمية للنظرية فإن التفاعلات الحياتية للأفراد يشوبها التنافس والصراع ومحاولة السيطرة لإدراك المصالح وفرض القوة على حساب مصلحة الجماعة وتختلف تلك التفاعلات باختلاف النطاقات التي يمارس فيها (الأسرة، الشارع، المدرسة) وتقدم نظرية التفاعلية الرمزية في مسألة تحليل الظواهر الاجتماعية مستويين من التحليل، هما:

المستوى الأول: يربط بين التفاعلات اليومية التي تشغلها تفاصيل تظهر فيها الدوافع والمعاني والمعارف التي يضيفها الفاعلون على أفعالهم، والاستراتيجيات السلوكية المختلفة التي يستخدمونها في تفاعلاتهم، وهنا يكون الفرد (الفاعل) منهمكاً في تفاعلاته الحياتية وهمومه الفردية، ويفسر العالم على طريقته الخاصة، ويحدد أهدافه ووسائله وفق فهمه وتفسيره، ومستوى وعيه وإدراكه لعالمه ووجوده.

المستوى الثاني: يرتبط بمستوى البناء الاجتماعي الأوسع، الذي يتكون من أطر نظامية حاكمة مثل الأبنية (السياسية، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الثقافية). هذا المستوى لا ينفصل عن مستوى التفاعلات؛ بل هو الإطار البنائي الذي تتم فيه التفاعلات للأفراد والجماعات، وهو المحدد لوعيهم وإدراكهم لعالمهم، وتتدخل هذه الأبنية النظامية في حياة الأفراد (زايد، 2002م: 64). ويمكن توظيف النظرية في تفسير حالة التحرش الجنسي بالمرأة على اعتبار فعل التحرش ما هو إلا نتيجة حتمية لتفاعلات مرتكب هذا الفعل مع مكونات الأبنية الصحية من النساء العاملات فيه (الإطار البنائي) الذي يتفاعل معه مرتكب فعل التحرش تحت أي اعتبار.

نظرية الفعل الاجتماعي:

تقدم نظرية الفعل الاجتماعي من خلال فكرة الفاعل التي صاغها بارسونز Parsons، الذي يرى فيها أن الفعل الاجتماعي هو السلوك الإنساني الذي تدفعه وتوجهه المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، وهي معاني يأخذها الفاعل في اعتباره ويستجيب لها، وتتضح الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي من خلال حساسية الفاعل لمعاني الأشياء وإدراكه لها وردود فعله تجاه المؤثرات التي تلقاها، والأفعال التي تعرض لها، حيث يخضعها لأفكاره ومشاعره وانطباعاته وما يحمل من معايير وقيم، وهو ما يعني أن الفعل عند بارسونز ينطوي على: (فاعل، وموقف، وتوجيه الفاعل نحو الموقف)، وأنه يمكن التمييز بين عنصرين توجيهيين هما: (التوجيهات الدافعية، والتوجيهات القيمية)، وتتصف التوجيهات الدافعية

التي تكشف الطاقة التي ستبذل في الفعل بجوانب ثلاثة (الجوانب الإدراكية أو المعرفية، والجوانب الانفعالية، والجوانب التقويمية) وهي الأساليب الرئيسة للتوجيه الدافعي (عرابي، 2003م: 188). ويفسر هذا الجزء التنظري لبارسونز مدى دور تعمد النساء إثارة الفتنة وإبداء الزينة في تعرضهن لفعل التحرش الجنسي؛ الأمر الذي يعني من الناحية العلمية وبحسب هذه النظرية أن فعل التحرش يتكون من أربعة عناصر، هي:

1) **فعل التحرش**: يمكن أن يكون فرداً أو جماعة أو مجموعة من الأفراد.
2) **موقف**: ويتكون من الموضوعات الفيزيقية والاجتماعية التي يرتبط بها الفاعل مع الضحية (المرأة العاملة بالقطاع الصحي).
3) **الرموز**: مثل إبداء المرأة للزينة وتعمد الإثارة أو رموز أخرى يوظفها مرتكب فعل التحرش ويربطها بالعناصر المختلفة داخل الموقف.
4) **القواعد والمعايير والقيم**: والتي تتحكم في توجيه مرتكب فعل التحرش بمعنى علاقات الفاعل بالأطر الاجتماعية والثقافية والتنظيمية داخل القطاع الصحي الذي تعمل فيه المرأة.

نظرية الضبط الاجتماعي:

ومن ذلك نظرية الضبط الاجتماعي لدوركايم والتي تُرجع السلوك الاجرامي لحالة فشل المجتمع في السيطرة على أفراده؛ وهو ماذهب إليه أيضا هرشي في نظرية الضبط الذاتي التي ترجع السلوك الإجرامي لضعف الضبط الذاتي وغياب القوى الاجتماعية والتربوية في تدريب الأفراد على الالتزام بالمعايير والاجتماعية الاخلاقية وكذلك الأنظمة (غيث 1990: 25) وهو ما قد يفسر جزء كبير من موضوع الدراسة كون التحرش الجنسي بالمرأة العاملة بالقطاع الصحي يعد خرق وتعدي على القيم والمعايير والاجتماعية الأخلاقية فضلا عن كونه يعد مخالف لأنظمة المؤسسات الصحية التي يعمل بها أولئك الأشخاص.

مدرسة التحليل النفسي:

وتركن هذه الدراسة أيضاً إلى النظريات النفسية من خلال مدرسة التحليل النفسي القائمة على مسلمة أن السلوك الإجرامي هو نتاج للصراع القائم بين الـ(هو) والـ(أنا)؛ فإذا نجحت الأنا في تحقيق قدر عالٍ من الاتزان في السلوك؛ عاش الإنسان في حالة من الانضباط السلوكي مع البيئة المحيطة به. وفي حال فشلت الأنا في تحقيق ذلك الاتزان أصبح السلوك معرضاً للانحراف والخروج على قيم النسق الاجتماعي الذي يعيش فيه. كما توكد مسلمات هذه النظرية أن لدى الإنسان العديد من الدوافع المكبوتة في اللاشعور تعمل بطريقة بعيدة عن وعي الفرد وإدراكه ويتم توجيهه بشكل منحرف، وهذا يكون حصيلة صراعات لاشعورية يتعرض لها الفرد خلال فترة طفولته المبكرة وتبقى في اللاوعي. ويعتبر (فرويد) هو أول من استخدم أسلوب التحليل النفسي الذي يكشف عن الجانب اللاشعوري في عقل الإنسان، والذي يحوي الدوافع الغريزية والذكريات والخواطر الماضية.

النظرية السلوكية:

وتعد النظرية السلوكية لسكنر (1965م) امتداداً للنظريات النفسية، تقدم السلوك الإجرامي كسلوك يتعلمه الفرد من محيطه الذي يعيش فيه، وذلك عن طريق الملاحظة في المحيط الأسري أو ما يشاهده في وسائل الإعلام المختلفة، أو بواسطة التقليد (جابر، 1989: 15). ويمكن لهذا الطرح النظري تفسير جزء من مشكلة التحرش الجنسي بالمرأة العاملة بالقطاعات الصحية على اعتبار أن البعض يقوم بالتحرش الجنسي بالمرأة كنوع من التقليد لزملاء ورفقاء السوء.

أخذت ظاهرة التحرش الجنسي بالمجتمع السعودي في الآونة الأخيرة أشكالاً عدة؛ مما جعلها محل اهتمام الباحثين والدارسين ومراكز البحوث والدراسات الاجتماعية، وهنا تبرز دراسة وحدة استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني (1435هـ)، حيث قامت بإجراء استطلاع حول قضية التحرش الجنسي في المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على الاتصالات الهاتفية، وتم تنفيذ الدراسة خلال الفترة 7-12 صفر عام 1435هـ، الموافق 10-15 ديسمبر 2013م. وبلغ حجم العينة (992) شخصاً يمثلون نماذج سكانية في المجتمع السعودي بجميع مناطق المملكة. وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها أن ضعف الوازع الديني وعدم وجود الأنظمة العقابية التي تحد من التحرش وعدم تطبيق الأنظمة يؤدي إلى التحرش الجنسي، وكذلك الإثارة وإبداء الفتاة زينتها يعد من أهم أسباب التحرش الجنسي في المجتمع السعودي.

وعلى مستوى الوطن العربي جاءت دراسة محمد (2010م) بعنوان: "العوامل المؤدية إلى ظاهرة التحرش الجنسي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها"، والتي خرجت بالعديد من النتائج لتبرهن على أن تخلي الفتاة عن العادات والتقاليد، والخلافات الأسرية، والمغالاة في المهور، وتراجع الخطاب الديني في دور العبادة عن التحدث فى مثل هذه الظاهرة، وعدم التزام الفتيات بالقيم الدينية في المظهر؛ هي من أهم العوامل المؤدية إلى التحرش الجنسي بالمرأة في المجتمع المصري. كما أن دراسة رشا (2008م)، بعنوان: "التحرش الجنسي من المعاكسات الكلامية حتى الاغتصاب"، والتي طبقت على عينة من (2500) من النساء المصريات والأجنبيات؛ توصلت إلى أن النساء الأكثر عرضة للتحرش الجنسي هم من الفئة العمرية من 19-25 سنة، كما أكدت نتائج الدارسة على أن المظهر العام للنساء يعد سبباً أساسياً للتحرش الجنسي.

وفي دراسة أخرى لفرج وآخرون (2004م) بعنوان: "التحرش الجنسي بالمرأة العاملة"، والتي طبقت على عينة من (100) سيدة من القطاع الحكومي والعام، منهن (87٪) ديانتهن الإسلام، مقابل (13٪) ديانتهن المسيحية، بينما تشكل نسبة المتزوجات منهن (64٪)، مقابل (33٪) منهن من العازبات. أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج، كان أبرزها تدني الوازع الديني لدى المتحرش، وتدني خبرة الضحية في العمل عاملان مساعدان على التحرش بها، وذلك على عكس الجاني الذي يتمتع بخبرة كبيرة، إضافة إلى أن خجل الضحية من أهم أسباب التحرش بها، كما أكدت الدارسة على دور ملابس الضحية اللافتة للنظر في دفع الجاني للتحرش بها.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

يتناول هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وخطوات بنائها, إضافة إلى إجراءات التطبيق والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها؛ تم اتباع المنهج الوصفي، بأسلوب المسح الاجتماعي، لتقصي الظاهرة كما توجد في الواقع، حتى يتم وصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً (العساف، 1424هـ، ص189).

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع النساء العاملات بالقطاع الصحي بمدينة الرياض، والبالغ عددهن 10753، وذلك في جميع الفئات الوظيفية الطبية والإدراية والفنية والمساعدة من الجنسية السعودية وغير السعودية.

عينة الدراسة:

نظراً لحساسية موضوع الدراسة فقد تم دعوة مجتمع البحث للإجابة على أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال الرابط الإلكتروني على شبكة الإنترنت، الأمر الذي سهل على المبحوثات المشاركة في الدراسة بحرية تامة، وهو ما ظهر جلياً في الإقبال على المشاركة، حيث بلغ عدد المشاركات بالدراسة 398 إمراة عاملة بالقطاع الصحي بمدينة الرياض احتسبت كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة الاستبيان، بعد إخضاعها للتحكيم والمراجعة، واختبار مستوى ثبات الفقرات، واحتوت الاستبانة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: (العمر، الحالة الاجتماعية، الجنسية، المؤهل العلمي، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي).

المتغيرات التابعة: (نمط التحرش الجنسي، أسباب التحرش الجنسي).

أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

من خلال تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية SPSS تم إجراء العمليات الإحصائية الآتية:

حساب التكرارات والنسب المئوية (الإحصاء الوصفي)، للتعرف على آراء أفراد عينة الدراسة لخصائص أفراد عينة الدراسة وكذلك لمحاور الدراسة المختلفة حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient بين المتغيرات المستقلة والتابعة الدراسة ؛ المتوسط الحسابي Mean، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة

الدراسة عن كل عبارة من العبارات إلى جانب المحاور الرئيسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب قيمة المتوسط حسابي الانحراف المعياري Standard Deviation للتعرف على مدى انحراف آراء (استجابات) أفراد الدراسة لكل عبارة من العبارات اختبار كاي2 لحسن المطابقة ؛ وتحليل التباين Anova لتحديد الفروق بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

تحليل النتائج ومناقشتها:

الإجابة عن السؤال الأول:

1) ما أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية؟ جدول رقم (1)

الترتيب	التحرش الجسدي		التحرش اللفظي		التحرش بالحركات والإيماءات	
	التكرار	العدد	التكرار	العدد	التكرار	العدد
1	35	14.1	111	44.6	103	41.4
2	27	24.9	112	45.0	110	44.2
3	187	61	26	10.4	36	14.4
المجموع	**249**	**100.0**	**249**	**100.0**	**249**	**99.9**

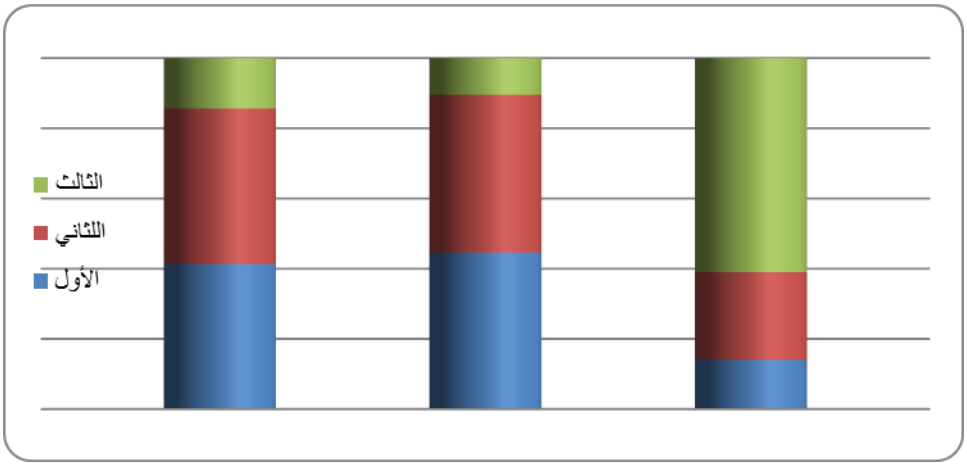

يوضح جدول (1) والرسم البياني أعلاه أن أكثر أنماط التحرش وقوعاً للمرأة العاملة في القطاع الصحي هو التحرش اللفظي؛ حيث أفاد ما نسبته (44.6٪) أنه أكثر وقوعاً بالعاملات في المجال الصحي في المقام الأول، يليه التحرش

بالحركات والإيماءات، بنسبة بلغت (41.4٪)؛ مما يعني أن هذا النوع من التحرش يحتل المرتبة الثانية من حيث تكرار الوقوع على المرأة العاملة في القطاع الصحي، أما التحرش الجسدي فهو أقلها وقوعاً، أي أنه يحتل المرتبة الثالثة، حيث لم تبلغ نسبة المبحوثات اللواتي أفدن بأنه أكثر أنواع التحرش إلا (14.1٪)، وهو ما يدل على أنه يحتل المرتبة الثالثة من حيث الوقوع على المرأة العاملة في القطاع الصحي.

وربما يفسر ذلك أن ردة الفعل القوية التي تواجه المتحرشين جسدياً بالمرأة هي ما يجعل هذا النوع أقل وقوعاً بالمقارنة بالتحرش اللفظي أو التحرش بالحركات والإيماءات؛ أو ربما يفسر بأن التحرش الجسدي لن يتم ما لم يسبقه تحرش لفظي أو تحرش بإيماءات وحركات، وقد يكون لردة الفعل غير المستجيبة من قبل الضحية سبباً في تراجع التحرش الجسدي لدى العاملات في القطاع الصحي؛ وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت نتائجها أن من أنماط التحرش هو سكوت الضحية على مقدمات التحرش الأولى.

الإجابة عن السؤال الثاني:

بعد أن تم التعرف على أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي، سنقوم أدناه بالإجابة عن السؤال الثاني الخاص بالفروق في أنماط التحرش المتمثل في:

2) هل توجد فروق في أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة بالقطاع الصحي بمدينة الرياض بالنسبة لمحاور (العمر، الجنسية، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي)؟

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير العمر:

كشفت بيانات استجابة المبحوثات أن الفروق في متوسطات أنماط التحرش حسب الفئات العمرية ليست كبيرة؛ فبمقارنة إجمالي المتوسط لكل نمط من أنماط التحرش بمتوسط كل فئة نلاحظ أنها فروق صغيرة؛ ويمكن التدليل على ذلك بأن قيمة (ف) النسبية لم تكن دالة إحصائياً مع أي نمط من أنماط التحرش؛ مما يعني أنها مجرد فروق حدثت بمحض الصدفة؛ ولم يكن هناك اختلاف ذو دلالة على وجود فروق وفقاً لأنماط التحرش. ويمكن تفسير ذلك بحسب رؤية الباحث ومعرفته بطبيعة ومكونات المجتمع السعودي أن مرتكب فعل التحرش بالنساء العاملات بالقطاع الصحي غالباً لا يكون في حالة من الهدوء كونه يرتكب هذا الفعل في مكان عمل مفتوح وليس خاصاً؛ الأمر الذي يعني أنه يرتكب بهذا الفعل تجاه المرأة بدون التفكير في كم تبلغ من العمر، وهو ما أشارت إليه أدبيات نظرية التفاعلية الرمزية في مستوى التحليل التفاعلي والبنائي، والتي خرجت بنتيجة أن الأفعال إنما هي نتيجة حتمية لحالة من التفاعل بين الأفراد؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة لبس المرأة في المجتمع السعودي والالتزام بالحجاب والعباءة، الأمر الذي يصعب معه، في الغالب، تحديد عمر المرأة عند التعامل معها. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة رشا (2008م)، التي بينت أن

النساء الأكثر عرضة للتحرش الجنسي هن من الفئة العمرية (19-25) سنة ويمكن إرجاع ذلك الاختلاف في النتائج بين الدراستين تبعاً لاختلاف مجتمع الدراسة.

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير الجنسية:

جدول (2) تحليل التباين لمعرفة الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير الجنسية

الجنسية	إحصاءات تحليل التباين	أنماط التحرش		
		التحرش الجسدي	التحرش اللفظي	التحرش بالحركات والإيماءات
سعودي	المتوسط الحسابي	2.6333	1.6583	1.7083
	العدد	240	240	240
	الانحراف المعياري	70186.	65960.	68938.
غير سعودي	المتوسط الحسابي	2.0000	1.6667	2.3333
	العدد	9	9	9
	الانحراف المعياري	1.00000	70711.	70711.
الإجمالي	المتوسط الحسابي	2.6104	1.6586	1.7309
	العدد	249	249	249
	الانحراف المعياري	72182.	65986.	69842.
قيمة (ف)		6.835	001.	7.118
مستوى الدلالة المعنوية		009.	970.	008.
معامل ارتباط إيتا		164.	002.	167.
معامل ارتباط إيتا التربيعي		027.	000.	028.

يبين جدول (2) فيما يتعلق بالتحرش الجنسي، وجود فروق حسب الجنسية لصالح العاملات غير السعوديات؛ فقد بلغت قيمة متوسطهن (2) في مقابل (2.63) للعاملات السعوديات، كما بين الجدول أن قيمة (ف) البالغة (6.38) والدالة إحصائياً لدى مستوى (0.009) أن تلك الفروق دالة إحصائياً ولم تحدث بمجرد الصدفة ؛ أما التحرش بالحركات والإيماءات، فالعاملات السعوديات أكثر تعرضاً له من زميلاتهن غير السعوديات؛ فقد بلغ المتوسط (1.7) في مقابل (2.33). وتبين قيمة (ف) البالغة (7.11) والدالة إحصائياً عند مستوى (0.008) أن تلك الفروق دالة إحصائياً، ولم تحدث بمجرد الصدفة، أما التحرش اللفظي، فعلى الرغم من تعرض كل من العاملات السعوديات وغير السعوديات له بدرجة أعلى من تعرضهن للنوعين الآخرين (الجسدي، والحركات والإيماءات) إلا أن الفروق بينهن في التحرش اللفظي

فروق صغيرة؛ حيث بلغت قيمة المتوسط (1.65) لدى العاملات السعوديات في مقابل (1.66) لدى العاملات غير السعوديات، ويدل على ذلك أن قيمة (ف) البالغة (0.001) غير دالة إحصائياً؛ وهو ما يعني أن كلاً من العاملات السعوديات وغير السعوديات في القطاع الصحي يتعرض للتحرش اللفظي بالدرجة ذاتها ؛ ولعل هذه النتيجة تشير من وجهة نظر الباحث إلى أن التحرش الجسدي والتحرش بالحركات والإيماءات لا يحدث قبل أن يكون هناك تحرش لفظي، أي أن التحرش الجسدي يسبقه مقدمات تقود إليه ؛ ويرى الباحث أن الإقدام على التحرش الجسدي بالمرأة غير السعودية مقارنة بالسعودية قد يعود إلى طبيعة حياة غير السعوديات في المجتمع السعودي، من حيث الالتزام بالحجاب ولبس العباءة، وقد يعود إلى الصورة الذهنية الموجودة عند البعض من أن العاملات بالقطاع الصحي من غير السعوديات محل طمع ورغبة، وأنهن أكثر انفتاحاً مما يجعلهن أكثر عرضة للتحرش الجسدي.

أما بخصوص تعرض النساء السعوديات العاملات بالقطاع الصحي للتحرش الجنسي فإن الباحث يرى أن الكثير من مفردات المجتمع السعودي تحمل صورة ذهنية سيئة عن عمل المرأة بالقطاع الصحي وهو ما يفسر عزوف الكثير من أبناء بعض المناطق السماح لنسائهم العمل بالقطاع الصحي؛ ولعل ذلك يفسر أيضاً حالة تعرض العديد من النساء السعوديات للتحرش الجنسي، سواءً اللفظي، أو الحركات والإيماءات، أو الجسدي، على الرغم من وجود الأصوات التي تنادي بضرورة التصدي لحالات التحرش بالنساء في مجال العمل وذلك من أجل تحفيز السعوديات للانخراط بشكل أكبر في العمل بشركات القطاع العام أو الخاص التي كانت إلى وقت قريب بيئات عمل غير مقبولة عند الكثير من الأسر السعودية ؛ تقترب هذه الدراسة في هذا الجزء من ما ذهبت إليه دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت أن قلة خبرة الضحية في العمل تساعد على التحرش بها، على العكس من الجاني الذي قد يكون أكثر خبرة، الأمر الذي يقوده إلى التحرش بالنساء لما له من معرفة كبيرة في الأنظمة الإدارية والقانونية التي تحكم علاقته بالمرأة داخل البيئة الوظيفية، ولعلمه المسبق بتحرج الكثير من النساء في نقل الشكوى بخصوص تعرضهن للتحرش الجنسي لخوفهن من ردة فعل المجتمع نحو شكواهن، وما قد يلتصق بهن من أمر سلبي قد يؤثر على حياتهن العملية والأسرية.

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

كشفت نتائج الدراسة من خلال تحليل التبيان عن وجود فروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير للمؤهل العلمي لصالح العاملات ذوات المؤهل الثانوي بالنسبة للتحرش الجسدي؛ إذ كانت قيمة (ف) البالغة (2.97) دالة إحصائياً عند مستوى (0.02) أي كلما قل مستوى التعليم كلما زاد التحرش الجسدي للمرأة العاملة، أما التحرش بالحركات والإيماءات، فهو يكثر لدى ذوات الدرجة التعليمية المرتفعة مقارنة بذوات الدرجة التعليمية المنخفضة؛ إذ بينت قيمة (ف) البالغة (2.74) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0.02) ؛ أما التحرش اللفظي، فعلى الرغم من تعرض جميع المستويات العلمية له إلا أن قيمة (ف) البالغة (0.299) غير دالة إحصائياً؛ وهو ما يعني أن جميع العاملات بالقطاع الصحي بمختلف مستوياتهن العلمية يتعرضن للتحرش اللفظي بالدرجة نفسها وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت أن ضعف المستوى التعليمي للمرأة سبب من أسباب التحرش بها، خصوصاً التحرش

الجسدي. ويرى الباحث أن ما كشفت عنه الدراسة من تعرض المرأة ذات المستوى التعليمي المتدني للتحرش الجنسي يمكن تفسيره على أن هذا النوع من النساء غالباً ما يعملن في وظائف إدارية أو أكثر احتكاكاً بمرتادي القطاعات الصحية، الأمر الذي يضعهن محل مباشرة واتصال مع شريحة كبيرة من الرجال؛ مما يجعلهن عرضة للتحرش الجنسي الجسدي ؛ كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذا النوع من النساء، ونظراً لتدني مستواهن التعليمي، قد يجهلن بحقوقهن والأنظمة التي تحميهن من التعرض للتحرش الجنسي، لذا يفشلن في التصدي لمقدمات التحرش الجنسي، كالتحرش اللفظي أو بالحركات والإيماءات، ليصل بهن الأمر ليتعرضن للتحرش الجسدي؛ كما يرى الباحث أن النساء ذوات المستوى التعليمي المتدني في الغالب يشعرن بالخوف من فقدان الوظيفة، ولذا قد يسكتن عن تعرضهن للتحرش الجنسي اللفظي والحركات والإيماءات، ليصل بهن الحال للتعرض للتحرش الجنسي الجسدي.

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

كشفت الدراسة ومن خلال تحليل التباين لمعرفة الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، أن الفروق في متوسطات أنماط التحرش حسب الحالة الاجتماعية ليست كبيرة في أنماط التحرش الجسدي، والتحرش بالحركات والإيماءات؛ فبمقارنة إجمالي المتوسط لكل نمط من أنماط التحرش بمتوسط كل فئة نلاحظ أنها فروق صغيرة؛ مما يدل على ذلك أن قيمة (ف) لم تكن دالة إحصائياً، إلا في نمط التحرش اللفظي، إذ كانت قيمة (ف) البالغة (3.113) دالة إحصائياً عند مستوى (0.027) وكانت هذه الفروق لصالح المطلقات والأرامل مقارنة بالمتزوجات والعازبات، أي أن المطلقات والأرامل يتعرضن للتحرش اللفظي بدرجة أعلى من المتزوجات والعازبات، وهو ما يتوافق مع الفكر الذكوري الذي يرى أن الوصول للمرأة المطلقة أو الأرملة أسهل من غيرها، وأنها تعاني حالة من الحرمان العاطفي الذي قد يسهل تقبلها لأية محاولة لاستمالتها لتقبل علاقة جنسية معها ؛ وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت أن من أسباب التحرش الجنسي ضعف شخصية الضحية؛ مما يعني أن الجاني هنا وهو المتحرش يستغل الوضع الاجتماعي للضحية للتحرش بها؛ ويتوافق ذلك أيضاً مع ما تقدمه نظرية الضبط الذاتي لـ(هرشي)، التي ترجع السلوك لحالة من ضعف الضبط الذاتي عند المجرم بالتزامن مع حالة من غياب القوى الاجتماعية والقيمية التي تحكم السلوك.

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير نوع الوظيفة:

كشف نتائج الدراسة أن الفروق في متوسطات أنماط التحرش حسب نوع الوظيفة ليست كبيرة في جميع أنماط التحرش الجسدي؛ فبمقارنة إجمالي المتوسط لكل نمط من أنماط التحرش بمتوسط كل فئة نلاحظ أنها فروق صغيرة؛ ويدل على ذلك أن قيمة (ف) النسبية لم تكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المعنوية أقل من (0.05)، أي عدم وجود فروق في أنماط التحرش تبعاً لنوع الوظيفة، أي أن العاملات بمختلف أنواع وظائفهن يتعرض للتحرش الجنسي بمختلف أنماطه ؛ ويرى الباحث أن هذه النتيجة قد تكون منطقية كونها تتفق مع تقدمة نظرية الضبط الذاتي (هرشي)، حيث يتضح غياب دور القوى الاجتماعية والتربوية، ومؤسسات المجتمع، في ضبط الرجل الذي يرى في المرأة العاملة بالقطاع الصحي

هدفاً لتحقيق أطماعه الجنسية، سعياً منه إلى إشباع غرائزه وحاجاته النفسية دون مبالاة بالضحية؛ بل يستغل ضعفها ووضعها الاجتماعي والاقتصادي ؛ وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة وحدة استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني (1435هـ) التي بينت أن من أسباب التحرش الجنسي ضعف التوعية في الأماكن العامة.

الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير نوع القطاع الصحي الذي تعمل به المرأة:

جدول (3) تحليل التباين لمعرفة الفروق في أنماط التحرش وفقاً لمتغير نوع القطاع الصحي

نوع القطاع الصحي	إحصاء تحليل التباين	أنماط التحرش الجنسي		
		التحرش الجسدي	التحرش اللفظي	التحرش بالحركات والإيماءات
أخرى	المتوسط الحسابي	2.8113	1.6604	1.5283
	العدد	53	53	53
	الانحراف المعياري	55666.	55273.	63862.
تابع لوزارة الصحة	المتوسط الحسابي	2.5455	1.6768	1.7778
	العدد	99	99	99
	الانحراف المعياري	75960.	71183.	69334.
تابع لقطاع عسكري	المتوسط الحسابي	2.6479	1.5493	1.8028
	العدد	71	71	71
	الانحراف المعياري	67820.	62767.	70952.
تابع لقطاع خاص	المتوسط الحسابي	2.3462	1.8846	1.7692
	العدد	26	26	26
	الانحراف المعياري	89184.	71144.	76460.
المجموع	المتوسط الحسابي	2.6104	1.6586	1.7309
	العدد	249	249	249
	الانحراف المعياري	72182.	65986.	69842.
قيمة (ف)		2.928	1.706	1.934
مستوى الدلالة المعنوية		034.	166.	125.
معامل ارتباط إيتا		186.	143.	152.
معامل ارتباط إيتا التربيعي		035.	020.	023.

يوضح جدول (3) أن الفروق في متوسطات أنماط التحرش حسب نوع القطاع الذي تعمل فيه المرأة ليست كبيرة في نمط التحرش اللفظي، ونمط التحرش بالحركات والإيماءات؛ فبمقارنة إجمالي المتوسط لكل نمط من أنماط التحرش بمتوسط كل فئة نلاحظ أنها فروق صغيرة؛ عدا نمط التحرش الجسدي، إذ كانت الفروق كبيرة، ويدل على ذلك أن قيمة (ف) البالغة (2.92) دالة إحصائياً عند مستوى (0.03)، وكانت الفروق لصالح القطاع الخاص مقارنة ببقية القطاعات الأخرى التي تعمل فيها المرأة. أي أن التحرش الجسدي، مرتفع في القطاع الخاص مقارنة بالتحرش اللفظي والتحرش بالحركات والإيماءات ؛ ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى ضعف الأنظمة الرقابية والإدارية في القطاع الخاص مقارنة بالقطاعات الحكومية. ويمكن الركون إلى نظرية الضبط الاجتماعي لدوركايم التي جعلت من فشل المجتمع في ضبط الأفراد مدخلاً مهماً في ظهور السلوك الإجرامي.

الإجابة عن السؤال الثالث:

ما أسباب التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي بمدينة الرياض؟

للوقوف على أسباب التحرش من وجهة نظر العاملات بالقطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية،كشفت الدراسة عن أن من أبرز الأسباب ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم أسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة، إذ بلغت نسبة التأييد لهذا السبب (54.4٪). تلا ذلك تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة مما يسهم بشكل كبير في تعرضهن للتحرش الجنسي، وبلغت نسبة هذا المحور (44.4٪)، ثم جاء سوء تنشئة الجاني في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبته (43.1٪).ويرى الباحث أن تطبيق الأنظمة بحزم في معاقبة المتحرش أمر قد يكون صعب المنال، لأنه من الصعب جداً إثبات حالة التحرش الجنسي، خصوصاً إذا كانت المرأة في خلوة مع المتحرش بها، مما يجعل النظام العقابي صعب التطبيق، إما لعدم وجود شهود على الحادثة، أو لخوف المرأة المتحرش بها من عواقب ذلك عليها، مما يجعلها تلتزم الصمت ؛ كما أن سوء التنشئة وعدم وجود الوازع الديني لدى المتحرش يعد أيضاً سبباً مقنعاً للتحرش، أما إبداء الزينة للمرأة فقد يراه الباحث أمراً طبيعياً للأنثى التي جبلت على هذا، إلا في حالة الزينة المفرطة واللافتة للنظر ؛ وتتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل نتائج دراسة وحدة استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني (1435هـ)، التي أفادت بأن من أهم أسباب التحرش الجنسي في المجتمع مرتبة وفقاً لأهميتها، ضعف الوازع الديني، عدم وجود الأنظمة العقابية التي تحد من التحرش، عدم تطبيق الأنظمة، الإثارة وإبداء الفتاة زينتها. كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة محمد (2010م) التي بينت أن من أبرز أسباب التحرش الجنسي، تخلى الفتاة عن العادات والتقاليد، وعدم التزام الفتيات بالقيم الدينية في المظهر، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت أن عدم وجود الوازع الديني لدى المتحرش يعد سبباً رئيساً للتحرش. وكذلك خجل الضحية من أسباب التحرش بها، وملابس الضحية اللافتة للنظر، وسكوت الضحية على مقدمات التحرش الأولى.

الإجابة عن السؤال الرابع:

3) ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (التقليد، الحرمان العاطفي، سوء التنشئة، مخالطة الزملاء، معوقات الزواج)؟

جدول (6) يوضح العلاقة بين أسباب التحرش والعمر

سبب التحرش	العمر			الإجمالي
	29-18	39-30	40+	
تقليد	3	6	4	13
	٪3.3	٪5.9	٪9.1	٪5.5
حرمان عاطفي عند المتزوجين	9	10	5	24
	٪9.9	٪9.9	٪11.4	٪10.2
سوء تنشئة	67	77	29	173
	٪73.6	٪76.2	٪65.9	٪73.3
مخالطة زملاء	9	8	5	22
	٪9.9	٪7.9	٪11.4	٪9.3
معوقات زواج	3	0	1	4
	٪3.3	٪0.0	٪2.3	٪1.7
الإجمالي	91	101	44	236
	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 6.009 درجات الحرية=8 مستوى الدلالة=0.646 معامل كريمر للارتباط=0.113				

توضح نتائج جدول (6) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب أسباب التحرش والعمر، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف فئاتهن العمرية متفقات في استجاباتهن أن من الأسباب الرئيسة للتحرش الجنسي سوء التنشئة؛ إذ بلغت نسبة ذلك (73.3٪)، كما تشير قيمة كاي2 البالغة (6.009) إلى عدم وجود علاقة بين أسباب التحرش والفئة العمرية للعاملات، أي أن أفراد عينة الدراسة بمختلف فئاتهن العمرية متفقات في استجابتهن نحو أسباب التحرش الجنسي.

وتتوافق هذه النتيجة مع تقدمة النظريات النفسية في تفسير السلوك الإجرامي كسلوك ناتج عن الدوافع المكبوتة في اللاشعور، ومر بها الفرد خلال المراحل الأولى من حياته. كما أن المدرسة السلوكية تتفق مع النتيجة السابقة أيضاً فيما

تقدمه من تفسير للسلوك الإجرامي كسلوك يتعلمه الفرد من المحيط الأسري الذي يعيشه؛ وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة محمد (2010م) التي بينت أن من أسباب التحرش الجنسي التفكك الأسرى.

العلاقة بين أسباب التحرش والجنسية:

كما كشفت نتائج الدراسة أيضاً أن العاملات في القطاع الصحي بمدينة الرياض من السعوديات أو غير السعوديات متفقات في رؤيتهن من أن سوء التنشئة يعد من أهم الأسباب الرئيسة للتحرش الجنسي إذ بلغت نسبة من يتفق مع هذا الرأي (73.3٪)، كما تشير قيمة كاي2 البالغة (3.750) عدم وجود علاقة بين أسباب التحرش وجنسية المرأة، الأمر الذي يعني أن وجهة نظر المرأة ورؤيتها لأسباب التحرش الجنسي لا تختلف باختلاف الجنسية.

العلاقة بين أسباب التحرش والمؤهل العلمي:

جدول (7) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب أسباب التحرش والمؤهل العلمي

سبب التحرش			المؤهل العلمي					المجموع
			ثانوي	دبلوم	بكالريوس	ماجستير	دكتوراه	
أسباب التحرش الجنسي	تقليد	العدد	1	2	8	2	0	13
		٪	٪11.1	٪4.7	٪7.3	٪4.8	٪0.0	٪5.5
	حرمان عاطفي عند المتزوجين	العدد	1	5	10	4	4	24
		٪	٪11.1	٪11.6	٪9.1	٪9.5	٪12.5	٪10.2
	سوء تنشئة	العدد	4	32	81	30	26	173
		٪	٪44.4	٪74.4	٪73.6	٪71.4	٪81.3	٪73.3
	مخالطة زملاء	العدد	1	4	10	5	2	22
		٪	٪11.1	٪9.3	٪9.1	٪11.9	٪6.3	٪9.3
	معوقات زواج	العدد	2	0	1	1	0	4
		٪	٪22.2	٪0.0	٪9.	٪2.4	٪0.0	٪1.7
المجموع		العدد	9	43	110	42	32	236
		٪	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 29.561 درجات الحرية =16 مستوى الدلالة = 0.02، معامل ارتباط كريمر 0.177								

تبين نتائج جدول (7) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب أسباب التحرش والمؤهل العلمي، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي من ذوي التعليم المرتفع يرين وبنسبة وصلت إلى (81.3٪) أن سوء التنشئة الاجتماعية يعد أحد أهم الأسباب وراء التحرش الجنسي بالمرأة، وهو ما تتفق معه أيضاً باقي النساء في المستويات التعليمية الأخرى. وجاءت قيمة كاي2 البالغة (29.561) لتؤكد على وجود العلاقة عند مستوى دلالة (0.02) بين أسباب التحرش والمؤهل العلمي لصالح اللاتي مؤهلهن العلمي دكتوراه مقارنة بالثانوية والدبلوم.

العلاقة بين أسباب التحرش والحالة الاجتماعية:

كشفت الدراسة أن العاملات في القطاع الصحي على اختلاف حالتهم الاجتماعية يرين أن السبب الرئيس للتحرش الجنسي هو سوء التنشئة، مقارنة ببقية الأسباب الأخرى، وتشير قيمة كاي2 البالغة (32.858) إلى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين أسباب التحرش والحالة الاجتماعية لصالح العازبات أي أنهن يرين أن سوء التنشئة يتسبب في التحرش بدرجة أعلى من رؤية المطلقات والمتزوجات والأرامل؛ وهو ما يعزز طروحات نظرية الضبط الاجتماعي التي ترى في فشل المجتمع في السيطرة على سلوك الأفراد سبباً جوهرياً في وجود الانحراف والسلوك الإجرامي.

العلاقة بين أسباب التحرش ونوع الوظيفة:

أوضحت قيمة كاي2 البالغة (45.75) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين أسباب التحرش ونوع الوظيفة لصالح الطبيبات، أي أن الطبيبات اتفقن في رؤيتهن على أن سوء التنشئة يعد أحد أهم أسباب التحرش بدرجة العاملات في القطاع الصحي حسب أسباب التحرش ونوع وظيفة المرأة العاملة، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي يرين أن أحد الأسباب الرئيسة للتحرش الجنسي هو سوء التنشئة.

العلاقة بين أسباب التحرش ونوع القطاع الصحي الذي تعمل فيه المرأة:

كشفت نتائج الدراسة من خلال قيمة قيمة كاي2 البالغة (21.38) وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.04) بين أسباب التحرش ونوع القطاع الصحي للعاملات لصالح القطاعات الأخرى والقطاع العسكري، أي أن اللاتي يعملن في القطاعات الأخرى والقطاع العسكري كانت موافقتهن على سوء التنشئة في أسباب التحرش بدرجة أعلى من بين بقية القطاعات الأخرى.

الإجابة عن السؤال الخامس:

4) ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي بالمرأة العاملة المتمثل في (إبداء الزينة وإثارة الفتنة)؟

ويتعلق هذا السؤال بالعلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير العمر:

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير العمر:

جدول (8) العلاقة بين أسباب التحرش بسبب إبداء الزينة والعمر

أسباب التحرش			العمر			المجموع
			29–18	39–30	+40	
تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة يسهم بشكل كبير في تعرضهن للتحرش الجنسي	موافقة	العدد	62	81	35	178
		النسبة	٪68.1	٪80.2	٪79.5	٪75.4
	غير موافقة	العدد	29	20	9	58
		النسبة	٪31.9	٪19.8	٪20.5	٪24.6
المجموع		العدد	91	101	44	236
		النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 4.25 درجات الحرية =2 مستوى الدلالة = 0.119، معامل ارتباط كريمر 0.134						

تبين بيانات جدول (8) أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف أعمارهن متفقات في أن تعمد المرأة للإثارة وإبداء الزينة يعد سبباً مهماً في التحرش بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (4.25) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين العمر وإبداء الزينة في التحرش الجنسي، مما يعني اتفاق المبحوثات بمختلف فئاتهن العمرية على أن الزينة والإثارة سبباً مهماً في التحرش بهن. وتتفق النتيجة الحالية مع نتائج دراسة رشا (2008م) التي بينت أن المظهر العام للنساء يعد سبباً أساسياً للتحرش الجنسي، وهذا ما أشارت إليه دراسة فرج وآخرون (2004م)، التي أكدت على دور ملابس الضحية اللافتة للنظر في التحرش بها، وأيضاً ما أشارت إليه النظرية السلوكية التي بينت أن السلوك الإجرامي هو نتاج للصراع القائم بين الـ(هو) والـ(أنا)، فإذا نجحت الأنا في تحقيق قدر عالٍ من الاتزان في السلوك؛ عاش الإنسان في حالة من الانضباط السلوكي مع البيئة المحيطة به؛ وفي حال فشلت الأنا في تحقيق ذلك الاتزان أصبح السلوك معرضاً للانحراف والخروج على القيم والنسق الاجتماعي الذي يعيش فيه.

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير الجنسية:

جدول (9) العلاقة بين أسباب التحرش بسبب إبداء الزينة والجنسية

أسباب التحرش			الجنسية		المجموع
			سعودي	غير سعودي	
تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة يسهم بشكل كبير في تعرضهن للتحرش الجنسي	موافقة	العدد	172	6	178
		النسبة	٪75.4	٪75.0	٪75.4
	غير موافقة	العدد	56	2	58
		النسبة	٪24.6	٪25.0	٪24.6
المجموع		العدد	228	8	236
		النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 0.001 درجات الحرية =2 مستوى الدلالة = 0.977، معامل ارتباط كريمر 0.02					

تبين نتائج جدول (9) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب تعمد إبداء الزينة للمرأة يؤدي للتحرش بها تبعاً لمتغير الجنسية، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف جنسياتهن متفقات في أن تعمد الإثارة وإبداء الزينة يعد سبباً مهماً في التحرش بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (0.001) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الجنسية وإبداء الزينة في التحرش الجنسي، أي اتفاق المبحوثات من السعوديات وغير السعوديات على أن الزينة والإثارة سبباً مهماً في التحرش بهن.

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير المؤهل العلمي:

وهنا كشفت بيانات الدراسة أيضاً أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف مؤهلاتهن العلمية متفقات في أن تعمد الإثارة وإبداء الزينة يعد سبباً مهماً في التحرش بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (7.42) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين المؤهل العلمي وإبداء الزينة في التحرش الجنسي، أي اتفاق المبحوثات بمختلف مستوياتهن التعليمية على أن الزينة والإثارة سبباً ودافعاً للتحرش بهن. وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة محمد (2010م) التي بينت أن عدم التزام الفتيات بالقيم الدينية في المظهر من أهم العوامل المؤدية إلى التحرش الجنسي بالمرأة. وهذا ما أفادت به نظرية التفاعلية

الرمزية التي بينت أهمية القواعد والمعايير والقيم التي تتحكم في توجيه الفاعل، بمعنى علاقات الفاعل بالموضوعات الاجتماعية وغير الاجتماعية في البيئة.

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (10) العلاقة بين أسباب التحرش بسبب إبداء الزينة والحالة الاجتماعية

أسباب التحرش			الحالة الاجتماعية				المجموع
			عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	
تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة يسهم بشكل كبير في تعرضهن للتحرش الجنسي	موافقة	العدد	66	92	18	2	178
		النسبة	٪63.5	٪84.4	٪85.7	٪100.0	٪75.4
	غير موافقة	العدد	38	17	3	0	58
		النسبة	٪36.5	٪15.6	٪14.3	٪0.0	٪24.6
المجموع		العدد	104	109	21	2	236
		النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 14.62 درجات الحرية =3 مستوى الدلالة = 0.002، معامل ارتباط كريمر 0.249							

تبين نتائج جدول (10) أن توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب تعمد إبداء الزينة للمرأة يؤدي للتحرش بها تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي مختلفات في آرائهن حيال إبداء الزينة والتحرش الجنسي، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (14.62) إلى وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.02) بين الحالة الاجتماعية وإبداء الزينة في التحرش الجنسي لصالح العازبات أي أن المتزوجات والمطلقات والأرامل موافقات بدرجة عالية على ذلك عكس آراء النساء العازبات ويفسر الباحث ذلك بميل النساء العازبات غالباً إلى الحرص على إبداء الزينة، ومحاولة لفت الانتباه، وأنهن لا يعتبرن هذا العمل نوعاً من إثارة الفتنة، إنما يعتبرنه أمر طبيعي وحق مشروع لهن. كما أن العازبات وحسب رؤية الباحث الخاصة في الغالب صغيرات السن ويتمتعن بنوع من الحرية خلاف المتزوجات أو المطلقات اللائي شعرن بنوع من الرقابة عليهن، سواءً من داخل الأسرة أو من المجتمع بشكل عام. لهذا، فإن العازبات لا يرين أنه من الواجب أن لا يكون إبداء الزينة سبباً لتعرضهن للتحرش ؛ وتتفق هذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه الاتجاه التفاعلي الرمزي الذي يرى أن الجانب التقويمي يشير إلى اختيار الفاعل وتنظيمه للبدائل المختلفة. فهناك فاعل قد ينتظر انتظاراً سلبياً حتى تقع الأحداث وهي حالة يطلق عليها التوقع، أو قد يعمل بهمة ونشاط على إنتاج هذه الأحداث أو على

تجنبها، وهي حالة تسمى التوجه نحو الهدف، وهذه الحالة تعد خاصية أساسية لكافة الأنساق. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) التي بينت أن قلة خبرة الضحية في العمل تساعد على التحرش بها.

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير نوع الوظيفة:

كما أكدت بيانات الدارسة على أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف نوع وظائفهن متفقات في أن تعمد الإثارة وإبداء الزينة يعد سبباً مهماً في التحرش بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (4.28) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع الوظيفة وإبداء الزينة في التحرش الجنسي، أي اتفاق المبحوثات بمختلف أنواع وظائفهن على أن الزينة والإثارة سبباً ودافعاً للتحرش بهن، ولعل هذه النتائج تتفق مع النظرية السلوكية التي ترى أن السلوك المنحرف يتعلمه الفرد من محيطه الذي يعيش فيه أو ما يشاهده في وسائل الإعلام المختلفة أو بواسطة التقليد.

العلاقة بين سبب التحرش الجنسي المتمثل في تعمد بعض العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة ومتغير القطاع الصحي الذي تعمل فيه:

وهنا كشفت الدراسة عن أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف القطاعات الحكومية أو الخاصة متفقات في أن تعمد الإثارة وإبداء الزينة يعد سبباً مهماً في التحرش بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (4.19) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع القطاع الصحي الذي تعمل به المرأة وإبداء الزينة في التحرش الجنسي، أي اتفاق المبحوثات على أن الزينة والإثارة سبباً ودافعاً للتحرش بهن.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الاتجاه التفاعلي الرمزي الذي يرى أن الفعل ينطوي على: فاعل، وموقف، وتوجيه الفاعل نحو الموقف، من خلال عنصرين توجيهيين هما: التوجيهات الدافعية، والتوجيهات القيمية وتتصف التوجيهات الدافعية التي تمدنا بالطاقة التي ستبذل في الفعل بجوانب ثلاثة (الجوانب الإدراكية أو المعرفية، والجوانب الانفعالية والتقويمية)، وهي الأساليب الرئيسة للتوجيه الدافعي، ويشير الجانب المعرفي أو الإدراكي إلى تحديد الفاعل وتعريفه للموقف في ضوء مصالحه، أو التصور الذي يكونه الفاعل لنفسه عن شروط وإمكانات وعوائق الأفعال، ويشير الجانب الانفعالي إلى حاجة الفاعل للإشباع. أما الجانب التقويمي فيشير إلى اختيار الفاعل وتنظيمه للبدائل المختلفة.

الإجابة عن السؤال السادس:

5) ما العلاقة بين اختلاف خصائص المبحوثات من حيث (العمر، الجنسية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، نوع الوظيفة، نوع القطاع الصحي) ورؤيتهن لسبب التحرش الجنسي للمرأة العاملة المتمثل في ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها؟

جدول رقم (11)العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير العمر

أسباب التحرش			العمر			المجموع
			29–18	39–30	+40	
ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم ساهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة	موافقة	العدد	85	96	37	218
		النسبة	٪93.4	٪95.0	٪84.1	٪92.4
	غير موافقة	العدد	6	5	7	18
		النسبة	٪6.6	٪5.0	٪15.9	٪7.6
المجموع		العدد	91	101	44	236
		النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 5.44 درجات الحرية =2 مستوى الدلالة = 0.066، معامل ارتباط كريمر 0.152						

تبين نتائج جدول (11) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب رؤيتهن أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم أسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة تبعاً لمتغير العمر، وكشفت الدراسة أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف فئاتهن العمرية متفقات في أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بهن، حيث أشارت قيمة كاي2 البالغة (5.44) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين العمر وموافقة المبحوثات على ضعف الأنظمة العقابية المطبقة للتحرش بالمرأة ؛ وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التفاعلية الرمزية التي ترى أن البناء الاجتماعي المتميز يتكون من أطر نظامية حاكمة مثل الأبنية (السياسية، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الثقافية)، وهذا المستوى لا ينفصل عن مستوى التفاعلات؛ بل هو الإطار البنائي الذي تتم فيه التفاعلات للأفراد والجماعات وهو المحدد لوعيهم وإدراكهم لعالمهم، كما أن القواعد والمعايير والقيم تتحكم في توجيه الفاعل. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج وحدة استطلاعات الرأي العام بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني (1435هـ)، التي بينت نتائجها أن عدم وجود الأنظمة العقابية التي تحد من التحرش وعدم تطبيق الأنظمة يؤدي إلى التحرش الجنسي بالمرأة.

جدول رقم (12)العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير الجنسية:

أسباب التحرش			الجنسية		المجموع
			سعودية	غير سعودية	
ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم ساهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة	موافقة	العدد	211	7	218
		النسبة	٪92.5	٪87.5	٪92.4
	غير موافقة	العدد	17	1	18
		النسبة	٪7.5	٪12.5	٪7.6
المجموع		العدد	228	8	236

	النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 0.279 درجات الحرية =2 مستوى الدلالة = 0.59، معامل ارتباط كريمر 0.034				

تبين نتائج جدول (13) توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب موافقة المبحوثات على عبارة سبب ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم ساهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة تبعاً لمتغير الجنسية، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي سواءً من السعوديات أو الأجنبيات الوافدات متفقات في أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بها، إذ أشارت قيمة كاي2 البالغة (0.279) إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الجنسية، وضعف الأنظمة العقابية المطبقة للتحرش بالمرأة، أي اتفاق المبحوثات بمختلف جنسياتهن على أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة العاملة.

العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

وكشفت الدراسة من خلال توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب المؤهل العلمي أن سبب ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم أسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف مؤهلاتهن العلمية متفقات على أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بها، إذ بلغت نسبة الموافقة على ذلك (92.4٪) مقابل نسبة بلغت (7.6٪) لغير الموافقات وتتفق هذه النتائج مع نظرية الضبط الاجتماعي لدوركايم والتي تُرجع السلوك الإجرامي لحالة فشل المجتمع في السيطرة على أفراده، وهو ما ذهب إليه أيضاً (هرشي) في نظرية الضبط الذاتي التي ترجع السلوك الإجرامي لضعف الضبط الذاتي وغياب القوى الاجتماعية والتربوية في تدريب الأفراد على الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية ؛ كما أن هذه النتيجة تتقاطع مع ما تقدمه نظرية التفاعلية الرمزية التي ترى أن الفعل ينطوي على: فاعل، وموقف، وتوجيه الفاعل نحو الموقف، ومحور نظريته هو توجيه الفاعل. ويمكننا التمييز بين عنصرين توجيهيين هما: التوجيهات الدافعية، والتوجيهات القيمية وتتصف التوجيهات الدافعية التي تمدنا بالطاقة التي ستبذل في الفعل بجوانب ثلاثة (الجوانب الإدراكية أو المعرفية، والجوانب الانفعالية والتقويمية) وهي الأساليب الرئيسة للتوجيه الدافعي للتحرش.

جدول (13)العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

أسباب التحرش			الحالة الاجتماعية				المجموع
			عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	
ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم ساهم في تزايد التحرش	موافقة	العدد	95	103	19	1	218
		النسبة	٪91.3	٪94.5	٪90.5	٪50.0	٪92.4
	غير موافقة	العدد	9	6	2	1	18
		النسبة	٪8.7	٪5.5	٪9.5	٪50.0	٪7.6

الجنسي بالمرأة							
المجموع	العدد	104	109	21	2	236
	النسبة	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
كاي^2 = 6.05 درجات الحرية =3 مستوى الدلالة = 0.109، معامل ارتباط كريمر 0.160						

تبين نتائج جدول (13) من خلال توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب الحالة الاجتماعية أن سبب ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم أسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي من المتزوجات أو المطلقات أو غير المتزوجات متفقات في أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بها، إذ بلغت نسبة الموافقة على ذلك (92.4٪) مقابل نسبة بلغت (7.6٪) لغير الموافقات.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة رشا (2008م)، ونتائج دراسة فرج وآخرون (2004م) اللتان أشارتا إلى أن التحرش يحدث لجميع النساء دون تفرقه في بيئة العمل.

العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير نوع الوظيفة:

كشفت بيانات الدراسة أن العاملات في القطاع الصحي بمختلف أنواع وظائفهن متفقات في أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بها، إذ بلغت نسبة الموافقة على ذلك (92.4٪) مقابل نسبة بلغت (7.6٪) لغير الموافقات ؛ وتتفق هذه النتائج مع نظرية التفاعلية الرمزية التي ترى أن الفعل الاجتماعي هو السلوك الإنساني الذي تدفعه وتوجهه المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، وهي معانٍ يأخذها الفاعل في اعتباره ويستجيب لها. وتتضح الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي من خلال حساسية الفاعل لمعاني الأشياء وإدراكه لها وردود فعله تجاه المؤثرات التي تنقلها والفاعل وفق نظرية التفاعلية الرمزية هو نتاج لإدراكه المركب من الإشارات التي يتلقاها من بيئته المحيطة واستجابته لها.

العلاقة بين أسباب التحرش المتعلقة بضعف الأنظمة العقابية تبعاً لمتغير القطاع الصحي الذي تعمل فيه المرأة:

كشفت الدراسة من خلال توزيع العاملات في القطاع الصحي حسب القطاع الذي يعملن فيه، أن سبب ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم أسهم في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة، وتبين من خلاله أن العاملات في القطاع الصحي اللائي يعملن في القطاع العام أو الخاص متفقات في أن ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم يسهم في تزايد التحرش الجنسي بها، إذ بلغت نسبة الموافقة على ذلك (92.4٪) مقابل نسبة بلغت (7.6٪) لغير الموافقات.

ولعل هذه النتيجة تتفق مع الاتجاه التفاعلي الرمزي الذي يرى أن الفعل الاجتماعي يقوم على الاختيار والإرادة الحرة التي تكتسي بالتوجيه المعياري والصفة الأخلاقية عن طريق ما يسمى بالقيم النهائية Ultimate values، ويقبل الفعل

الانقسام إلى وحدات أساسية في مقدمتها الموقف والغاية والتوجيهات، كما أن هناك من الميكانزمات الاجتماعية ما يعمل على تحقيق المصالح والاتفاق على الوسائل والغايات وأساليب الإدارة والإنجاز ويحقق المطامع بين مختلف الفئات.

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة الحالية التحرش الجنسي الذي تتعرض له النساء العاملات بالقطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية، في محاولة من الباحث للتعرف على أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية، وأسباب ذلك، ومعرفة الفروق في أنماط التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج:

1) التحرش اللفظي هو الأكثر للعاملات بالقطاع الصحي، يليه التحرش بالحركات والإيماءات أما التحرش الجسدي فهو أقلها وقوعاً.

2) النساء اللاتي تعليمهن منخفض يتعرضن للتحرش اللفظي والجسدي بدرجة أعلى من اللاتي تعليمهن مرتفع.

3) كشفت نتائج الدراسة أن النساء العاملات بالقطاع الصحي قد يتعرضن للتحرش الجنسي بغض النظر عن عمر المرأة.

4) النساء العاملات بالقطاع الصحي ذوات التعليم المرتفع يتعرضن للتحرش بالإيماءات والحركات مقارنة بالتحرش اللفظي أو الجسدي.

5) العاملات بالقطاع الصحي، سعوديات وغير سعوديات، يتعرضن للتحرش الجنسي اللفظي والحركات والإيماءات بدرجة متساوية.

6) العاملات بالقطاع الصحي من غير السعوديات يتعرضن للتحرش الجنسي الجسدي أكثر من السعوديات.

7) من أبرز أسباب التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة العاملة في القطاع الصحي، هو ضعف الأنظمة العقابية وعدم تطبيقها بحزم حيث أسهم ذلك في تزايد التحرش الجنسي بالمرأة.

8) تعمد العاملات بالقطاع الصحي الإثارة وإبداء الزينة يسهم بشكل كبير في تعرضهن للتحرش الجنسي.

9) سوء التنشئة وبحسب رؤية العاملات بالقطاع الصحي يعد سبباً رئيساً في تعرضهن للتحرش الجنسي من قبل الرجال.

10) العاملات بالقطاع الصحي من المطلقات والأرامل أكثر عرضة لتحرش الجنسي مقارنة بالمتزوجات والعازبات.

11) العاملات بالقطاع الصحي الخاص أكثر عرضة لتحرش الجنسي مقارنة بالعاملات بالقطاع الصحي الحكومي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ يوصي الباحث بالآتي:

1) الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مراقبة العاملين في القطاع الصحي من الجنسين من خلال وضع كاميرات، لوأد جريمة التحرش في مهدها.

2) إيجاد أخصائيين اجتماعيين ونفسيين من الجنسين في كل قطاع حكومي وخاص، بغرض التوعية الشاملة من مخاطر وآثار التحرش الجنسي.

3) توجيه الإعلام بحيث يكون له دور فعال في زيادة الوعي لدي المجتمع بشكل كامل بخطورة التحرش.

4) أهمية خروج المرأة بشكل مناسب بعيداً عن إثارة الفتن وإبداء الزينة خوفاً من التعرض للتحرش الجنسي أو المضايقة في العمل.

5) فتح قنوات تواصل مباشرة مع المسؤولين أمام المرأة لتقديم الشكوى على أن يُراعى في ذلك تحقيق مبدأ السرية والخصوصية.

6) إيجاد وتعفيل قانون تجريم التحرش كسلوك إجرامي يوجب العقوبة.

7) زيادة الوعي بأهمية عمل المرأة بشكل عام وفي القطاع الصحي بشكل خاص.

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت.)، ***لسان العرب***، مج2، مادة (حرش)، بيروت: دار صادر.

أحمد، رشا محمد (2008م)، ***التحرش الجنسي من المعاكسات الكلامية حتى الاغتصاب، دراسة سوسيولوجية***، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة.

أحمد، نبيل محمد صادق (2004م)، ***معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث (موقف الشريعة الإسلامية من النظريات النفسية والاجتماعية والتكاملية المفسرة لانحراف الأحداث)***، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث.

جابر، سامية محمد (1989م)، ***الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه***، القاهرة: دار العلوم العربية للطباعة والنشر.

الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء (2001م)، التحرش الجنسي جريمة، ***"سلسلة لنحرك الصمت"***، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة.

الخياري، رقية (2001م)، ***التحرش الجنسي في المغرب دراسة سوسيولوجية وقانونية***، الرباط: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

الدهبي، إدوارد غالي (2006م)، ***الجرائم الجنسية***، القاهرة: دار غريب.

الرفاعي، منصور (2002م)، ***مكانة المرأة في الإسلام***، بيروت، لبنان: حصاد الفكر.

رمزي، ناهد (2001م)، ***المرأة والإعلام في عالم متغير***، القاهرة: الدرا المصرية اللبنانية.

زايد، أحمد (2002م)، ***العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري***، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

زايلتين، إرفنج (1989م)، ***النظرية الاجتماعية المعاصرة***، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

زكي، أحمد؛ وسليمان، نيفين؛ ورفاعي، هويدا؛ وعبود، سامح سعيد؛ وزهران، فريد (2007م)، ***العنف ضد المرأة في مصر***، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.

الساعاتي، حسن (1998م)، ***علم الاجتماع الجنائي***، القاهرة: دار النهضة المصرية.

سلوي، عبدالباقي (2008م)، أرقام حوادث التحرش الجنسي تصيب الأسرة بالفزع، ***مجلة التنوير***، العدد 1668، ص ص8-10.

عاشور، أحمد محمد عبداللطيف؛ ونجم، سمر عبدالمعطي؛ وعبدالعليم، لبنى غريب (2009م)، ***التحرش الجنسي أسبابه، تداعياته، آليات المواجهة، دراسة حالة المجتمع المصري***، القاهرة: جامعة القاهرة.

عبيدات، ذوقان (2006م) ***البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه***، ط3، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عرابي، عبدالقادر عبدالله (2003م)، ***النظريات الاجتماعية رؤية نقدية***، الجزء الأول، الرياض: دار الخريجي للنشر.

العساف، حمد صالح، (1424هـ)، ***المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية***، الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

غيث، محمد عاطف (1990م)، ***قاموس علم الاجتماع***، قنال السويس: دار المعرفة الجامعية.

فرج، طريف شوقي؛ وعادل، هريدي محمد (2004م)، ***التحرش الجنسي بالمرأة العاملة***، مصر: كلية الآداب، جامعة بني سويف.

كامل عزة، (2001م)، ***التحرش الجنسي في مواقع العمل بين الصمت والتشريع***، القاهرة: المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة.

المحجوب، أحمد (2003م)، ***زنا المحارم***، القاهرة: مكتبة مدبولي.

محمد، محمود فتحي (2010م)، ***العوامل المؤدية إلى ظاهرة التحرش الجنسي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها***، مصر: جامعة الفيوم.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Princeton University (2007), ***Health profession***, Retrieved June 17, 2007. http://wordnet.princeton.edu/perl/webwn?s=health%20profession